

قدمته في مرحلة التحرر الوطني وعلى أرض الوطن. وقالت نتيل يجب صياغة دستور يتلاءم واحتياجات المجتمع الفلسطيني بكل، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، مؤكدة على أنه لا يمكن أن يكون هناك تتمة في أي دولة، مالم يكن هناك دمج حقيقي لفكرة ورؤية عطاء المرأة، مطالبة في الوقت نفسه بالوقوف أمام مواد الدستور وراجعتها، لوجود عدة إشكاليات فيها.

عدوان: الدستور يجب أن يعكس واقع مواطنية

وبدورها أوضحت عذليب عدوان مدير مركز شؤون المرأة في غزة، أنه طلما أن الدستور معروف لدى الجميع بأنه أبو القوانين جميعها، ومن أحكمه ونوصوه تصدر القوانين الجديدة، وبناء عليها تعدل القوانين القديمة، وهو المحدد للإطار العام لنظام الحكم وفلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية، ومحدد مرجعياته القانونية والتشريعية، كان من المفترض أن تعكس أحكمه ونوصوه واقع مواطنية بذات القدر الذي يجب أن تتطابق إلى مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وقالت عدوان طلاماً أن نصوص الدستور هي أحكام ومبادئ عامة، لا تحمل صفة إجرائية، كان لابد وأن تتضمن نصوصه روح الإنصاف والعدل والمساواة بين كافة المواطنين نساء أو رجالاً، وأغنياء وفقرياء ومعاقين بغض النظر عن لونهم وعرقهم ودينهم إلى آخره من المحددات.

وذكرت أنه ومن خلال مراجعتها للمواد المقترنة، في المسودة الثالثة غير المقيدة، تبين لها مجموعة من الملاحظات، منها أن هناك ارتباكاً واضحاً لدى المشروع تجاه النوع الاجتماعي، ظهر في مضمون بعض النصوص المستخدمة، كذلك وجود تناقض واضح بين المواد التي تتحدث عن المواطن بصفة عامة، والمواد التي تتحدث عن النساء بالتحديد، وكان النساء لسن من ضمن المواطنين، أو كان ليس كل ما يخص المواطنين من شأنهن يخصهن.

وقدمت مثالاً على ذلك المادتين «٩٨ و٢٣»، تتحدثان عن المرأة بالتحديد، وعن شخصيتها القانونية وذمتها المالية وحقها وحرياتها وواجباتها وارثها، متسائلة في الوقت نفسه عن أن المواد التي لا يرد فيها ذكر واضح، تعنى أنها مواد لا تشمل ولا تخص المرأة بالفعل، أم أن هناك أموراً تخص الرجال، ولا تخص المرأة.

وذكرت عدوان أنها ترى في هذا التناقض، الذي يلغا إلى التعميم تارة، والتخصيص تارة أخرى، قصوراً من ربطة من قبل المشروع في التعامل مع أطراف النوع الاجتماعي، إذ أن الفصل الحادث بين ما يخص النساء، وما يخص المواطنين هو تكريس لتفوق الرجال على النساء، وهو كذلك تكريس للقيم الأبوية المتغلبة في تفاصيل حياة المجتمع الفلسطيني والمتناقضة تماماً لسيادة القانون كمتطلب وشرط ضروري لإحداث تغيير حقيقية ومستدامة في المجتمع.

وقالت إنها استناداً لكل ما سبق ذكره، فإنها ترى أن صياغة الدستور غير منسجمة في بعض البنود مع مفهوم الأحكام والمبادئ العامة التي هي من صفات مواد الدستور، كما أن هناك بنوداً تغدو الصفة الإجرائية عندما يذكر كلمة «تعمل الدولة»، مضيفة في الوقت نفسه أن هناك صياغة لغوية ضعيفة التركيب وبهاركة واضحة، لا سيما في المادة «١٩»، كما أن هناك نية واضحة للتملص من بعض المسؤوليات وتعليق هذا على الإمكانيات المتاحة والتي وردت في أكثر من عبارة.

أبو موسى: المساواة والعدالة الاجتماعية أهم ما يجب أن يتضمنه الدستور

وبدورها شددت الناشطة النسوية وفاء أبو موسى، من جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، على أهمية أن تتضمن الدستور أو حتى القوانين التي طالما تمت صياغتها من قبل المشرعين، مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية، لا سيما في توسيع المناصب والمسؤوليات، وذلك تبعاً للكفاءات العلمية والإدارية الموجودة في المجتمع الفلسطيني دون تمييز بين ما هو ذكر، وبين ما هي أثني.

ولفت أبو موسى إلى أهمية أن تكون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، نابعة من عدالة وعدم تمييز، وذلك كونها شاركت جنباً إلى جنب مع الرجل في كافة مراحل التحرر الوطني، والنضال الفلسطيني، وأيضاً البناء المجتمعي.

قيام الدولة ولذلك نحن بحاجة إلى صياغة دستور علينا البحث في كيفية إقراره سواء من قبل إجازة مسودة الدستور في المجلس المركزي أو بتشكيل هيئة تأسيسية لإقراره أو بعرضه للاستفتاء العام بعد توفر الظروف المناسبة، ولذلك نحن مع إعادة تشكيل الصياغة باتجاه توسيعها وبنفس القدر نحن مع ممارسة أوسع ضغط ممكن من القوى السياسية والمؤسسات الأهلية لإعادة النظر في المسودة الحالية.

المبررات غير مقنعة

وكان عضو المجلس التشريعي النائب د.عزمي الشعبي أكثر جرأة في تشخيص الظروف التي عكفت فيها القيادة على صياغة الدستور مؤكداً أن المبررات التي قدمها رئيس لجنة الدستور غير مقنعة وبخاصة أن موضوع الدستور ليس ملحاً أو ضرورياً طرحة في ظل الظروف الراهنة إذ أن الوضع السياسي لا ينبع بآن هناك دولة فلسطينية قادمة سريعاً أو حتى يوجد حلول سياسية.

وعلى تقدير ذلك فإن المؤشرات السياسية مجتمعة تؤكد على تدهور الوضع مما يجعلنا بائناً سناً في عجلة من امرنا في موضوع الدستور.

وحيث الشعبي كل من يريد التفكير بالدستور ان يفكر بتطوير القانون الأساسي الذي لم تتحسن أحکامه بسبب الظروف القائمة، فهذه الأسباب كلها أعزب الشعبي عن تشككه في ملابسات الاستعمال بطرح الدستور والذي جاء استجابة لاحتياجات سياسية ومتطلبات خارجية وليس وفقاً لاحتياجات فلسطينية فضلاً عن ذلك فإن صياغة والقيادة الفلسطينية محاصرة ومهددة بالقتل أو الإبعاد ولا تستطيع التحكم في الأمور وهي ليست حريرة الإرادة ومن الخطأ اتخاذ قرارات ذات طابع استراتيجي مثل أحکام الدستور من قبل قيادة وسلطة تبحث عن عملية البقاء.

الدستور محاولة يائسة لإرضاء الآخرين

من جهته اعتبر مدير عام الإعلام في المجلس الوطني الفلسطيني عمار موسى وضع مسودة الدستور في ظل تدمير الاحتلال لكل مقومات السيادة والبني التحتية للمجتمع ما هو إلا محاولة يائسة لإرضاء بعض الأطراف الدولية التي ترى حل الأزمة الفلسطينية بشخصها وكان محور الصراع مع الاحتلال يدور حول منصب رئيس الوزراء أو عدمه.

أكد موسى أن إرادة الشعب في الداخل والشتات لم تتحسن في صياغة الدستور وبالتالي فإنه جاء تلبية لاحتياجات سياسية دولية وليس فلسطينية، إذ يمكن العمل بالقانون الأساسي لسنوات إلى حين إعلان الدولة بدلاً من مشاغلاته في قضايا غير قابلة للتحقق في الواقع السياسي، فضلاً عن أن مسودة الدستور الأخيرة لم تقدم حلولاً للمشكلات القائمة عن طبيعة النظام السياسي بل حافظت عليه في معظم جوانبها مع محاولة لإرضاء الأطراف الدولية فيما يتعلق بتحديد صلاحيات ومهام واختصاصات رئيس السلطة باستحداث منصب رئيس الوزراء.

المرأة: واقع وطموح/ تتمة

ولفت إلى حاجة المجتمع إلى تغيير ثقافته ومفاهيمه وتقاليده وقيمه السائدة في النظر للمرأة، موضحة أن ذلك لن يأتي عبر إجراءات وتدابير إيجابية توضع في الدستور الفلسطيني المرتقب فحسب، بل تتعلق من مفاهيم الإنصاف والعدالة الاجتماعية للمرأة سعياً للوصول إلى المساواة التي تطمح إليها جميعاً.

نتيل: يجب إعادة النظر في مشاركة المرأة

صياغة الدستور

وقدمت رضا نتيل «عوض الله» مسؤولة العلاقات العامة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وجهة نظر جديدة من أهمها ضرورة اعتماد الدستور على مفهوم المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع إعادة النظر في عملية مشاركة المرأة في عملية صياغة الدستور فقط، بل بالمشاركة في صياغة الدستور.

وأتهمت نتيل واضعي الدستور بأنهم تحدثوا من خلال النصوص التي وضعوها بلغة ذكورية بحتة، كما أن الدستور لا يتعامل مع المرأة من منظور تنميوي، بل على اعتبارها شيئاً إضافياً، وأنها تابعة للرجل، متباهاً دورها النخالي الذي

يخصه بمصلحة الشعب الفلسطيني وبخاصة أمريكا ليست معنية بإطار ديمقراطي حقيقي لدولته بقدر ما هي معنية إلى إعادة قولبة التكوين القيادي للسلطة الفلسطينية بما ينسجم مع مواقفها الراهنة بمحاربة الإرهاب والزج بالسلطة في مجابهة فصائل المقاومة.

الصياغة ما زالت واحدة من الاستحقاقات التي تطرحتها خارطة الطريق، فيما يعتقد البعض أن هذا يستوجب اتخاذ موقف رافض لهذه الاستحقاقات رغم كونها تنسجم إلى حد ما مع متطلبات المجتمع الفلسطيني وتطوره.

وأوضح أن القيادة الفلسطينية أهملت وتجاهلت مشروع الدستور لفترة زمنية وفجأة وجدناها متسرعة في تبني المشروع ولكن بطريقة مشوهة وفي بعض الأحيان مضرة بالصالح الوطني المباشر فيما لا يحتمل الدستور مثل هذا الحال. ولذلك نرى أنه يجب أن يعطي الحوار الجاري حول الدستور عناية كبيرة بما يدخل بأولوية دحر الاحتلال والعدوان واهتمامنا ناجماً عن أن الدستور لا يحتمل الخطا لأنه يقر بصير الحياة السياسية والاجتماعية لأجيال قادمة، ولذلك لا بد أن يلقي هذا الأمر اهتماماً سياسياً وقيادياً ومن قبل نخبة الرأي العام للحيلولة دون ارتكاب أخطاء قد تمس مستقبل شعبنا.

ونفي أبو ليلى تغيب القوى والتنظيمات عن المشاركة في إعداد وصياغة الدستور مؤكداً على مشاركتها الفاعلة في اللجان الاستشارية والصياغة والحوارات مع الأئمة والعلماء الذين انتخبوا في ظل الدستور لا زالت تدور في إطار ما يمكن تسميتها نخبة الرأي العام والأوساط القيادية ولم تتحول إلى عملية جماهيرية شاملة.

تهيئة ومشاركة المجتمع في الإعداد والصياغة

وافتقت مبيرة مؤسسة الحق رثة ستيوره مع من سبقها من متقدحين حول دور الصحفيات الخارجيات في إعداد وصياغة مشروع الدستور، وإحداث منصب رئيس الوزراء والى أن يتم ذلك شهدنا تراجعه وعدم الاهتمام به.

وقالت على الرغم من أن مشروع الدستور تم طرحه في ظل غياب رؤيا وافق حل سياسي يؤدي إلى دولة ذات سيادة فأن عملية إعداد الدستور يجب أن تكون متواصلاً بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني على أن يكون هذا جزءاً من اهتمامه وقلق وعمل المؤسسات الحكومية والمجتمعية على حد سواء.

ومن هنا جاءت فكرة متابعة المشروع والاستمرار بالعمل عليه باعتباره تهيئة المجتمع وإشراكه في عملية الإعداد والصياغة مسألة جوهرية وأساسية.

كما أكدت أنه لا يجوز الانتظار إلى حين موافاة الوضع نقاش مجتمعي حر، على أن لا يتم تمرير المسودة الأخيرة للمشروع كانت تغير عن وضع ومعالمة واضحة لدولة قادمة وليس لدولة متقوصة السيادة وبيّنت أن المسودة الأخيرة للمشروع لم تتوفر فيها الإرادة الوطنية وإنما جاءت تلبية لاشتراطات وضغوطات خارجية، ولكن المرحلة الحالية تتطلب العمل فقط بموجب القانون الأساسي الذي يوفر الحد الأدنى المطلوب في ظل الوضع السياسي الراهن.

تشكل أدوات ضاغطة لإعادة الصياغة وانتقد أمين عام الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) صالح رافت عدم عمل لجنة الدستور وفقاً للوثيرية التي كان يفترض أن تعمل بها حسب تكليف المجلس المركزي، والتي أعيد تشخيصها بتدخل اللجنة الرباعية والإدارة الأمريكية للإسراع في إعداد مشروع الدستور.

ودعا إلى تشكيل مجموعات ضغط من القوى السياسية والمنظمات الأهلية والشخصيات الأكاديمية والمجتمعية البارزة من أجل إعادة صياغة هذه المسودة لتنلأع من ظروف واحتياجات شعبنا.

أكدر رفضه عرض المسودة الأخيرة على المجلس المركزي أو للاستفتاء الشعبي خاصة أنها بحاجة إلى تعديلات أساسية سواء بشأن الهوية أو قضايا الحريات وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي.

وطالب بتطوير جدي على تركيبة اللجنة وإشراك قوى سياسية ومنظمات أهلية لإعداد دستور عصري ديمقراطي ومنظور للدولة الفلسطينية القادمة.

وقال: نحن نقترب من العام ٢٠٠٥ الذي يتوقع أن يعلن فيه

خلال المؤتمر الوطني / تتمة

بقاء النقاش والحوار متواصلًا فيما يخص الدستور الفلسطيني وعدم التسرع في إقراره استناداً إلى مقوله «لا يجب أن تتحدث عن جلد الدب قبل اصطياده».

وجاءت فكرة عقد المؤتمر الوطني حول الدستور في هذه الفترة بالتحديد كما يلخصها د. نادر سعيد مدير برنامج دراسات التنمية باعتباره مؤسسة مؤكداً أن برنامج دراسات التنمية باعتبارها فيما يخص تنظيم وإنشاء النقاش حول ماد الدستور من خلال مجموعة وسلسلة من النشاطات التي عرف البرنامج على تنظيمها.

وقال نحن سعينا من عقد هذا المؤتمر إلى تحقيق عدة أهداف، منها أن إمكانية اللقاء والحوار ممكنة حتى في أصعب المراحل التي يعيشها شعبنا، إضافة إلى انتشار تأييدها ضرورة أن تتحمل مختلف الشرائح السياسية والأكاديمية وممثلة مؤسسات المجتمع الرسمية منها وغير الرسمية، مسؤلياتها تجاه هذا الموضوع والسعى للتعرف على مواقفها ومدى التزامها بالدفاع عن دستور ديمقراطي تنموي.

وأضاف: «هنا نحن وضعنا كل ما يتعلق بمواد الدستور وما دار حوله من نقاش أمام مختلف الجهات في المجتمع، وانحزنا دورنا بنجاح في ذلك، والآن سيترك المجال أمام مختلف القطاعات للخروج بآليات تنفيذية للقضايا التي أثيرت خلال المؤتمر والتي سوف توزعها على جميع المهتمين والمشاركين فيه».

وكان برنامج دراسات التنمية تولى العمل على مشروع تقرير التنمية البشرية في فلسطين للعام ٢٠٠٢، ما يؤكد التسلسل المنطقي والترتبط الجدل بين متطلبات التنمية ومتطلبات المقاومة».

وكان المؤتمر اشتمل على عرض مجموعة من الأوراق البحثية التي قدمها نخبة من الأكاديميين والمختصين، وغطت عدة محاور منها المحددات والأبعاد السياسية للدستور الفلسطيني، والدستور والمواطنة والأخلاقيات التي قدمت العديد من التغرات والتعارضات في الدستور ومفهوم التنمية البشرية المستدامة فيه.

وكشفت المداخلات التي قدمت العديد من التغرات والتعارضات تتطلب إعادة النظر في صياغتها بما يجعل الدستور يعبر عن جميع فئات المجتمع الفلسطيني وعن صالحهم دون تمييز سواء على صعيد الدين أو العرق، أو الجنس.

وحسبيماً أكده القائمون على المؤتمر فإن انعقاد هذا المؤتمر حول مسودة الدستور يأتي بهدف توفير الفرصة الملائمة لتفعيل الحوار الفلسطيني «الفلسطيني حول قضية مهمة ومثار خلاف في المجتمع وتتمثل في نقاش عقلاني جاد توفير الأجزاء الملائمة للدخول في نقاش عقلاني جاد ومسؤول حول جدوى العمل على الدستور والاجندة المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية.

وأوضح القائمون على المؤتمر أن انعقاد هذا المؤتمر والذى جاء في وقت يعيش فيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال واستبداد العدون الإسرائيلى، ليؤكد انه مهما كانت هناك ممارسات بشعة وشديدة إلا أن ذلك لا يمنعنا من مناقشة القضايا المتعلقة بمستقبل شعبنا، مؤكدين أن انعقاد المؤتمر يشكل ثمرة جهود متواصلة شملت ورش عمل متخصصة وقد ندوات وحلقات نقاش واجتماعات حول هذا الموضوع لهم.

هل الدستور الفلسطيني / تتمة

الاهتمام بين الأوساط القيادية بالدستور، وإن كان الضغط الخارجي قد تراجع مؤخرًا حول الدستور بعد موافقة القيادة على استحداث منصب رئيس الوزراء وتعديل القانون الأساسي لاستيعاب المنصب الجديد فقد تراجع أيضاً اهتمام الأوساط القيادية به بالرغم من أن هناك حاجة وطنية فلسطينية لصياغة دستور عصري وديمقراطي للدولة القادمة، ولربما ترى هذه الأوساط القيادية إن التعاطي مع الضغط الخارجي هو أهم من معالجة الحاجات الاجتماعية والوطنية.

وانتراجع الضغط الخارجي حول الدستور مؤشر على أن